شبكة المحامين العرب

نشرة إخبارية عن أنشطة شركة شبكة المحامين العرب المحدودة

شركة شبكة المحامين العرب المحدودة
MOHAMOON.COM
التقنية الرقمية في خدمة العدالة

رئيس التحرير
عبد الله الناصري

مدير التحرير
أحمد سويد

محتويات العدد

كلمة العدد بقلم الأستاذ/ عبد الله الناصري

"تحضير الأسانيد" ملفات قانونية متميزة

"هكذا وردت في الأصل" الأمانة في نشر التشريعات

خدمات العملاء

في رحاب المعاهدات الدولية بقلم الأستاذة/ سمر نجم الدين

الفقه القانوني كما تصوغه المحاكم العليا بقلم الأستاذ/ أحمد أمين

علمتني المحاماة بقلم الأستاذ/ عبد الله الناصري

كلمة العدد الثاني بقلم الأستاذ/ عبد الله الناصري

بسم الله الرحمن الرحيم

الرأي القانوني بين أمانة التأصيل وتسهيلات الذكاء الاصطناعي

غني عن القول إن المذكرات الحكومية التي تعدها الجهات الحكومية والمنشورات القانونية ومذكرات الادعاء والدفاع والعقود والاتفاقيات التي يعدها المحامون... إلخ كلها لا تكون صحيحة إلا إذا استندت إلى أسانيد صحيحة مستمدة من مصادر موثوقة.

وغني عن القول إنّ العصر الحديث بما يحمله من أدوات تقنية متقدمة –وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي– قد سهّل الوصول إلى المعلومات القانونية بصورة لم تكن متاحة من قبل ولكن هذه السهولة تنطوي على مخاطر عميقة ذات أثر مباشر في تطبيقات القانون المختلفة وقد تُغري البعض بالاكتفاء بما تعرضه برامج الذكاء الاصطناعي المختلفة وإصداراته المتجددة من غير فحص أو تدقيق. هنا تكمن الخطورة: فالرأي القانوني شهادة وأمانة يبنى على الجزم واليقين ويترتب عليه مسؤولية.

وفي الموضوع:

الرأي القانوني مسؤولية قانونية:

حينما يكون الرأي القانوني صادرًا عن محامٍ أو باحث أكاديمي أو مستشار قانوني،

يُتبع..

شبكة المحامين العرب التقنية الرقمية في خدمة العدالة

"شبكة المحامين العرب هي شركة ذات مسؤولية محدودة بدأت كفكرة في الرياض في العام 1999 م وذلك بهدف الاستثمار في التقنية الرقمية والإنترنت عن طريق تحويل النصوص من مستندات ورقية إلى نصوص إلكترونية"

الرسالة توفير المعلومات القانونية وتسهيل الوصول إليها لمن يحتاجها في كل مجتمعاتنا العربية وذلك بالاستفادة من إمكانيات التقنية الرقمية.

الرؤية أن تكون شبكة المحامين العرب من المراجع الإلكترونية الأوسع انتشارًا والأكثر موثوقية في العالم العربي.

فإنه لا يمثل وجهة نظر شخصية فحسب، بل هو مرجع يُبنى عليه قرار، وقد يترتب عليه التزام أو أثر قانوني واسع. لذا فهو مسؤول مهنيًّا مسؤولية مباشرة عن التأكد والتحقق من أنّ التشريعات التي يستند إليها صحيحة ونافذة.

وحينما نقول مسؤولية، فإن المقصود أنها مسؤولية مهنية قبل كل شيء، تفرض على المحامي أو المستشار أو الباحث أن يتحرى الدقة والأمانة العلمية في كل ما يقدمه من رأي أو مشورة. وهي أيضًا مسؤولية إدارية على الموظفين في الجهات العامة والخاصة، إذ يترتب على آرائهم اتخاذ قرارات قد تمس المال العام أو الخاص أو مصالح الأفراد. فالإخلال بها لا يعد مجرد خطأ عابر، بل تقصير في أداء الواجب يعرض صاحبه للمساءلة النظامية والجزاءات التأديبية. وبذلك تصبح المسؤولية القانونية ميثاقًا يربط الرأي القانوني بمصادره الصحيحة وأساساته.

هل الذكاء الاصطناعي مصدر للمعلومات القانونية؟

الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة عظيمة في سرعة الوصول وتوسيع نطاق البحث، لكنه لا يصلح أبدًا أن يكون مصدرًا وحيدًا لمعلومات المحامي أو المستشار القانوني، حيث إن الذكاء الاصطناعي -في الجانب القانوني على وجه الخصوص- يأخذ من هنا وهناك ثم يولد نصوصًا جديدة تجمع بين الصحيح والسقيم، والساري والملغى، والحق والباطل، والغث والسمين، والصواب والخطأ.

ومن يعتمد على الذكاء الاصطناعي دون مراجعة كل نص فهو كحاطب الليل يعرّض نفسه وبشكل كبير شبه متحقق للخطأ الجسيم، أما من يستخدمه بوعي ويراجع نتائجه بالأصول، فقد جمع بين سرعة التقنية وصلابة المنهج.

شبكة المحامين العرب .. لا تنازل عن الاعتماد على العنصر البشري:

تقوم فكرة تحضير الأسانيد في الشبكة على إعداد "ملفات" متكاملة بأسانيد مؤصلة من مصادر رسمية أصلية حول أي موضوع قانوني يطلبه عملاؤها وذلك بإعداد بحث مؤصل مستمد من تشريعات موثقة منقولة من مصادرها الرسمية.
وتقوم هذه الفكرة على أساس الشعور بالمسؤولية عن التأصيل الصحيح والدقيق للمستند. وأن ذلك أمانة وشهادة في نفس الوقت تشهد بموجبه الشبكة على صحة هذه التشريعات وأنها سارية.

على هذا الأساس يقوم الباحث بالتحقق بنفسه من صحة كل تشريع ورد في البحث الاسترشادي وهل هناك إضافة أو تعديل، كما يقوم بالتحقق من عزو كل مستند إلى مصدره، مع هامش يرشد المستفيد إلى مكان المستند في الموسوعة.

وإذا كانت قائمة التشريعات التي تم تحضيرها طويلة فإن الشبكة تسعى لترتيبها زمنيًّا تاركة للمستفيد استنتاج الدلالة التاريخية لهذا الترتيب وأثره في حجية المستندات.

هذا والله أعلم.

عبد الله محمد الناصري
مدير عام شبكة المحامين العرب

"تحضير الأسانيد" ملفات قانونية متميزة

إدراكًا من شبكة المحامين العرب لأهمية الوقت، فقد وفرت خدمة فريدة لعملائها تتمثل في إعداد "ملفات" متكاملة حول أي موضوع قانوني يطلبه عملاؤها، حيث تقوم الشبكة بالبحث في آلاف الملفات وحصر التشريعات ذات الصلة وجمعها من مصادرها الرسمية، ثم تقديمها في ملف وورد قابل للنسخ والتداول وجامع لكل ما يتعلق بالموضوع من تشريعات دون أن تتدخل بإبداء رأي قانوني أو ترجيح بين المستندات، حيث إنها ترى أن هذه الجوانب الاستشارية والفقهية ليست من اختصاصها..

"عبد الله الناصري"

» في موسوعة "محامو الإمارات":

- تلقت شبكة المحامين العرب طلبًا من إحدى الجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة حول (النصوص القانونية والأحكام القضائية الصادرة بشأن قانون حقوق الطفل وديمة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (التشريعات الاتحادية والأحكام القضائية الخاصة بالبيانات/ البيانات المفتوحة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (جريمة إنكار العدالة ومدى جواز إقامة دعوى إنكار العدالة أمام المحاكم المدنية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية التي تلزم الجهات الحكومية إعداد دراسة ترفق بأي تشريع مزمع إصداره)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص الدستورية والأحكام القضائية المتعلقة بحق الشكوى والتقاضي)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية الناظمة لمحاكمة الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي ومصر)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (مهام واختصاصات الوزير والشروط الواجب توافرها فيه)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والأحكام القضائية بشأن مدى جواز التحكيم في مسائل الأحوال الشخصية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (ثبوت النسب بالوسائل والطرق العلمية الحديثة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (لوائح التفتيش القضائي الصادرة في دول مجلس التعاون الخليجي)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والأحكام القضائية بشأن التقاضي عن بعد)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (دعوى الطاعة الزوجية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (دعوى بطلان حكم التحكيم)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد والنصوص القانونية المتعلقة بالضبطية القضائية)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والتطبيقات القضائية المتعلقة بفترة التجربة للموظف)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص الدستورية المقابلة للمادة (142) من دستور الإمارات العربية المتحدة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص القانونية والأحكام القضائية المتعلقة بتعيين المتقاعدين)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (التقاضي عن بعد ودور المحامين في هذه المنظومة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد والأحكام القضائية المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (القوانين واللوائح المتعلقة بمراكز الإرشاد والاستشارات الأسرية)

وقد تم إعداد بحث حول ما تضمنته القوانين الاتحادية والمحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة وما صدر من أحكام القضاء حول هذه الموضوعات في دولة الإمارات العربية وجمهورية مصر وما صدر في هذه الموضوعات من أحكام قضائية في دول الخليج العربية الأخرى.

في موسوعة "محامو الكويت":

- تلقت شبكة المحامين العرب طلبًا من إحدى الجهات الحكومية في دولة الكويت حول (مدى جواز دفع مكافأة نهاية الخدمة في صورة دفعات شهرية مع الأجر للعامل في القطاع الأهلي)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (دعاوى التعويض عن التعسف في استعمال حق التقاضي خاصةً فيما يتعلق بالبلاغ الكاذب)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد القانونية المتعلقة بمدى جواز توظيف الأقارب)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (حماية الموظف العام من الإهانة والتعدي عليه)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الكفالات البنكية وشروط الإفراج عنها حال وجود قضية في المزايدات حال انتهاء العقد)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (القوة القاهرة والظروف الطارئة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (مدى صحة ونفاذ الشرط التعاقدي بسقوط الحق في المطالبة بأداء المستحق ما لم تتم المطالبة به خلال مدة محددة منصوص عليها في العقد)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (مدى إمكانية الرجوع عن خيار فسخ العقد بعد إعماله)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد القانونية المنظمة لاستقالة الموظف)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد والأحكام القضائية المتعلقة بمبدأ عدم جواز أن يستفيد المخطئ من خطئه)

وقد تم إعداد بحث حول ما تضمنته التشريعات والقوانين واللوائح في دولة الكويت وما صدر من أحكام القضاء حول هذه الموضوعات في دولة الكويت وجمهورية مصر وما صدر في هذه الموضوعات من أحكام قضائية في دول الخليج العربية الأخرى.

في موسوعة "محامو المملكة":

- تلقت شبكة المحامين العرب من إحدى الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية طلبًا حول (الأحكام القضائية الجزائية التي حكم فيها بعقوبات بديلة)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأحكام القضائية التي تناولت التعدي على الأراضي الحكومية والمال العام من غير الموظف العام)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص النظامية والأحكام القضائية المتعلقة بتوفير السكن للحاضنة بعد الانفصال)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (نظام مكافحة التحرش والأحكام القضائية الصادرة تطبيقًا له، والأحكام القانونية النظيرة له في دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي ومصر)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (مدى جواز إخلاء المحكوم عليه من العقار المستأجر لشغله دون سند صحيح دون لجوء لمحكمة التنفيذ)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص النظامية والأحكام القضائية بشأن تسليم المجرمين)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص والأحكام القضائية المتعلقة بعدم جواز التنازل عن حقوق الدولة أو الإعفاء منها)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الأسانيد النظامية المتعلقة بالعمل التطوعي والحقوق والمزايا للمتطوعين)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (الإجراءات النظامية المتعلقة بالمطالبة بالحق الخاص والعام في حالة التعدي على موظف عام)
- كما تلقت شبكة المحامين العرب من جهة حكومية أخرى طلبًا حول (النصوص النظامية المتعلقة بأتعاب المحامي بالأحكام الصادرة ضد الجهات الحكومية)

وقد تم إعداد بحث على موسوعة محامو المملكة بما تضمنته الأنظمة واللوائح والقرارات وما صدر من الأحكام القضائية في المملكة العربية السعودية وفي جمهورية مصر وما صدر في هذه الموضوعات من أحكام قضائية في دول الخليج العربية الأخرى.

"هكذا وردت في الأصل"
الأمانة في نشر التشريعات

إيمانًا من شبكة المحامين العرب بأن نشر التشريعات كما وردت في أصولها هو مسؤولية وأمانة، لذلك فإنها تنشر النصوص كما صدرت في الجرائد الرسمية دون تبديل أو تصرف، محافظةً على الأصل كما هو. وإذا تبين لباحثيها وجود أخطاء مطبعية أو مادية فإنها تنشر النص كما ورد في الأصل ثم تضع هامشًا على الكلمة أو العبارة التي ورد فيها الخطأ وتضع هذه العبارة التي هي عنوان هذه الصفحة (هكذا وردت في الأصل، وترى الشبكة...). سيتضمن كل عدد من هذه النشرة نماذج لهذه الأخطاء من كل دولة خليجية..

"عبد الله الناصري"

نستهل هذا العدد بعرض نماذج من موسوعة المملكة:

- صدر قرار وزير النقل والخدمات اللوجستية رقم (1/ 1067) وتاريخ 15/ 2/ 1446هـ بتعديل اللائحة المنظمة لنشاط وسيط الشحن (الخدمات اللوجستية) الصادرة بالقرار رقم (97) وتاريخ 24/ 1/ 1445هـ

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق بتاريخ قرار رقم (323) وتاريخ 14/9/1434هـ حيث أشير إلى تاريخه 14/ 4/ 1434هـ، وترى شبكة المحامين العرب صحته 14/ 9/ 1434هـ.

- ومن ناحية أخرى صدر قرار مجلس الوزراء رقم (488) وتاريخ 24/ 8/ 1442هـ بإنشاء مركز تنظيم المعدات الثقيلة وترتيباته التنظيمية

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق بتاريخ قرار مجلس الوزراء رقم (169) وتاريخ 19/ 5/ 1431هـ حيث أشير إلى تاريخه 19/ 5/ 1442هـ، وترى شبكة المحامين العرب صحته 19/ 5/ 1431هـ.

- كما صدر أيضًا قرار وزارة الداخلية رقم 1928 وتاريخ 28/ 2/ 1441هـ باعتماد لائحة الأمن والسلامة لمزاولي الأنشطة البحرية في المناطق البحرية للمملكة

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق بمسمى نظام الأسلحة والذخائر حيث أشير له بـ "نظام الأسلحة الذخيرة"، وترى شبكة المحامين العرب صحته "نظام الأسلحة والذخائر".

- كما صدر مرسوم ملكي رقم (م/ 90) وتاريخ 5/ 8/ 1440هـ بالموافقة على تعديل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المُصادق عليها بالمرسوم الملكي رقم (م/25) وتاريخ 28-8-1421هـ

وقد ورد في متن المرسوم خطأ يتعلق بتاريخ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الموافق عليها بالمرسوم الملكي رقم (م/ 25) وتاريخ 28-8-1421هـ حيث أشير إلى تاريخ المرسوم 28/ 5/ 1421هـ، وترى شبكة المحامين العرب صحته 28/ 8/ 1421هـ الموافق 28/ 5/ 2000م.

- كما صدر قرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (27120) وتاريخ 9/ 2/ 1440هـ بالموافقة على القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز تأهيل ذوي الإعاقة غير الحكومية بصيغتها المعدلة

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق برقم قرار مجلس الوزراء رقم (291) وتاريخ 4/ 9/ 1433هـ حيث أشير إلى رقمه (391)، وترى شبكة المحامين العرب صحته (291).

- أيضًا صدر قرار مجلس الوزراء رقم (97) وتاريخ 1-4-1437هـ بالموافقة على تعديل نظام الأسلحة والذخائر الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/45) بتاريخ 25-7-1426هـ

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق بتاريخ نظام الأسلحة والذخائر، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/45) وتاريخ 25-7-1426هـ حيث أشير إلى تاريخ المرسوم 25/ 7/ 1436هـ، وترى شبكة المحامين العرب صحته 25/ 7/ 1426هـ.

- كما صدر قرار وزير البلديات والإسكان رقم (1/ 4700007402) وتاريخ 19/ 2/ 1447هـ بتعديل اللائحة التنفيذية لنظام تصنيف المقاولين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 9) وتاريخ 18/ 1/ 1443هـ

وقد ورد في متن القرار خطأ يتعلق بأداة إصدار نظام تصنيف المقاولين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 9) وتاريخ 18/ 1/ 1443هـ حيث أشير إلى أداة إصداره بالأمر السامي الكريم، وترى شبكة المحامين العرب صحته مرسوم ملكي.

خدمـــات العملاء

تؤمن شبكة المحامين العرب بأن تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية هو جزء من رسالتها، ولا يكتمل ذلك إلا بتوفير المساعدة الشخصية في الوصول إلى المعلومة المطلوبة، لذا خصصت الشبكة قسم "خدمات العملاء" ليكون عونًا في مساعدة الباحثين عن التشريعات، نعرض في هذه الصفحة جانبًا من الخدمات التي قدمها هذا القسم لعملاء الشبكة:

- رغب أحد العملاء في توفير تشريعات دولة الكويت الصادرة عن الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة، وتمت إفادته بالروابط المطلوبة، كما استفسر العميل بشأن الاطلاع على أعداد جريدة الكويت وتم توجيهه لموقع كشاف الجرائد الرسمية الذي يتيح الاطلاع على فهارس أعداد الجرائد الرسمية لدول الخليج.

- تم خدمة عميل آخر على موسوعة محامو الإمارات طلب طباعة بعض التشريعات بصيغة Word:

قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم (15) لسنة 2025 بتعيين سعادة/ حمد صياح سيف المزروعي وكيل لدائرة التنمية الاقتصادية

قرار المجلس التنفيذي رقم (83) لسنة 2025 بتعيين سعادة/ موزه عبيد سيف الناصري رئيس تنفيذي لصندوق خليفة لتطوير المشاريع

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (23) لسنة 2025 بشأن تجديد صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي مركز أبو ظبي لإدارة المواد الخطرة

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (24) لسنة 2025 بتجديد صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي دائرة الطاقة

وتم التنفيذ من قبل قسم الطباعة بشبكة المحامين العرب، وإفادة العميل بالنسخ المطلوبة.

- كما تم تفعيل بعض الاشتراكات الجديدة على موسوعات شبكة المحامين العرب وتم إرسال إخطارات التفعيل للعملاء الجدد.

- كما تم خدمة عميل آخر على موسوعة محامو الإمارات طلب البحث عن التشريعات التالية، وتم الرد بريديًا بالروابط المباشرة للتشريعات محل البحث:
  - قانون رقم (1) لسنة 1975 في شأن الخدمة المدنية في إمارة أبو ظبي وتعديلاته.
  - قانون رقم (10) لسنة 1975 في شأن معاشات ومكافآت التقاعد لرئيس المجلس التنفيذي ونائبه، ورؤساء الدوائر، وأعضاء المجلس، وتعديلاته.
  - قانون رقم (2) لسنة 1971 في شأن المجلس الاستشاري الوطني وتعديلاته.
  - القانون رقم (2) لسنة 1978 في شأن معاشات ومكافآت التقاعد للمواطنين العاملين بالمؤسسة العامة للصناعة.
  - القانون رقم (6) لسنة 1999 في شأن بعض أحكام قوانين معاشات ومكافآت التقاعد للمواطنين التقاعد المدنية في إمارة أبو ظبي.

- كما تم خدمة عميل على موسوعة محامو الكويت بإرسال الرابط المباشر لـ

القرار وفقًا لآخر تعديل- قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (9) لسنة 2010 بشأن المكافآت المالية مقابل الخدمات الممتازة

- كما تم خدمة عميل طلب تفعيل حساب على منصة الصيغ والعقود، وقد تم عمل اللازم وإبلاغه بتفعيل الحساب.

- كما وردنا عن طريق برنامج تواصل أون لاين استفسار من أحد العملاء عن خدمات شبكة المحامين العرب، وتم التوضيح للعميل بكافة الخدمات وإرسال بريد إلكتروني بتوضيح مبسط عن كل خدمة.

- وتم استقبال طلب من إحدى المؤسسات الإماراتية ترغب في الاشتراك على خدمات شبكة المحامين العرب، وتم توجيه الطلب لقسم التسويق للمتابعة وإتمام الاشتراك.

- تمت خدمة أحد عملاء موسوعة التشريعات الإماراتية باللغة الإنجليزية حيث طلب ترجمة: قانون رقم (9) لسنة 2025 بتعديل القانون رقم (18) لسنة 2021 بتنظيم أعمال الصلح في إمارة دبي **وقد تم العمل عليه من قبل قسم الترجمة القانونية بشبكة المحامين العرب.**

قال الله تعالى في محكم كتابه: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ...)

تجسد المعاهدات والاتفاقيات الدولية قاعدة كونية لعمارة الأرض وهي "توازن القوى" التي من خلالها يسود السلم بين الأمم وتقوم المصالح والمنافع بين الشعوب، وتنظم الحقوق الدولية وذلك من خلال آلاف الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها دول العالم فيما بينها وتحقق بموجبها هذا الرخاء العالمي..

ولأن الاتفاقيات والمعاهدات تعتبر جزءًا من القانون المحلي لكل دولة متى ما صادقت الدولة عليها فقد أنشأت شبكة المحامين العرب موسوعة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية على الإنترنت تحتوي على ما يزيد على اثنتي عشرة ألف وثيقة دولية ما بين اتفاقية ومعاهدة قديمة وحديثة مستندة في ذلك على المصادر الأممية العالمية.. من خلال هذه النافذة نعرض مع كل عدد جانبًا من تطبيقات القضاء لهذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

"عبد الله الناصري"

اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1416هـ-1995م المحررة في سلطنة عمان في السادس من ديسمبر/ كانون الأول 1995 ويبدأ سريانها وفقًا للمادة 26 منها بعد ثلاثة أشهر من موافقة المجلس الأعلى عليها

بقلم الأستاذة/ سمر نجم الدين

تعد هذه الاتفاقية حجر الزاوية في تعزيز التعاون القضائي بين الدول الأعضاء، وتجسيدًا للمبادئ التي يقوم عليها مجلس التعاون من تحقيق التناسق والترابط بين دوله في مختلف المجالات، مع استلهام مبادئ الشريعة الإسلامية.

تهدف الاتفاقية إلى تيسير تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم أي دولة عضو داخل أقاليم الدول الأخرى الأعضاء، وتشمل هذه الأحكام القضايا المدنية والتجارية والإدارية وقضايا الأحوال الشخصية، شريطة أن تكون هذه الأحكام حائزة لقوة الأمر المقضي به. يلحق بالحكم في تطبيق الاتفاقية كل قرار يصدر بناءً على إجراءات قضائية أو ولائية من محاكم أو أي جهة مختصة لدى إحدى الدول الأعضاء.

ومع ذلك، **حددت الاتفاقية** حالات معينة يُرفض فيها تنفيذ الحكم، كأن يكون مخالفًا لأحكام الشريعة الإسلامية، أو أحكام الدستور،أو النظام العام في الدولة المطلوب إليها التنفيذ. كما يُرفض التنفيذ إذا كان الحكم غيابيًا ولم يُعلن الخصم المحكوم عليه بالدعوى أو الحكم إعلانًا صحيحًا، أو إذا كان النزاع محلاً لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي به، أو لدعوى منظورة سابقًا أمام محاكم الدولة المطلوب إليها التنفيذ. كما يُرفض التنفيذ إذا كان الحكم صادرًا ضد حكومة الدولة المطلوب إليها التنفيذ أو أحد موظفيها عن أعمال وظيفتهم، أو إذا كان يتنافى مع المعاهدات والاتفاقات الدولية المعمول بها.

تنص الاتفاقية على أن يكون الحكم الصادر من محاكم إحدى الدول الأعضاء قابلاً للتنفيذ في أي من تلك الدول متى كان قابلاً للتنفيذ لدى الدولة التي أصدرته. وتخضع إجراءات التنفيذ لقانون الدولة المطلوب إليها التنفيذ، في الحدود التي لا تقضي فيها الاتفاقية بغير ذلك.

تعتبر محاكم الدولة التي صدر فيها الحكم مختصة في حالات محددة، منها إذا كان موطن المدعى عليه أو محل إقامته يقع في إقليم تلك الدولة، أو إذا كان له محل أو فرع يتعلق النزاع بنشاطه، أو إذا كان الالتزام التعاقدي قد نُفذ أو واجب التنفيذ هناك. كما تكون المحاكم مختصة في حالات المسؤولية غير العقدية إذا وقع الفعل المستوجب للمسؤولية في إقليمها.

ويتضح من خلال تتبع الأحكام الصادرة عن محاكم دول مجلس التعاون الخليجي أنها قد طبقت نصوص هذه الاتفاقية باعتبارها تشريعًا داخليًا وذلك بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها.

حيث قضت محكمة التمييز بدبي في الطعن رقم 476 لسنة 2025 طعن تجاري بأنه "من المقرر -في قضاء هذه المحكمة- أن مفاد المادتين 222، 225 من قانون الإجراءات المدنية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 42 لسنة 2022 أن أحكام المعاهدات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبين غيرها من الدول الأجنبية والاتفاقيات الدولية المصدق عليها تكون هي الواجبة التطبيق في شأن تنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية باعتبارها تشريعًا داخليًا..."

كما قضت أيضًا ذات المحكمة في الطعن رقم 72 لسنة 2025 طعن مدني بأن "النص في المادة الأولى من المرسوم الاتحادي رقم 41 لسنة 1996 بشأن اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية... يدل على أنه يتعين على كل دولة عضو في الاتفاقية أن تنفذ الحكم الصادر عن محاكم دولة عضو آخر في الاتفاقية في القضايا المدنية والتجارية والإدارية وقضايا الأحوال الشخصية التي حازت قوة الأمر المقضي في إقليمها متى كانت المحكمة مصدرة الحكم مختصة طبقًا لقواعد الاختصاص الدولي المقررة لدى الدولة المطلوب إليها التنفيذ أو طبقًا لأحكام الاتفاقية..."

تولي شبكة المحامين العرب أهمية قصوى للتطبيق القضائي للقانون، كما أن الاجتهادات القضائية في المحاكم العربية يكمل بعضها بعضًا ويستفيد بعضها من بعض، لذلك أنشأت أول موسوعة إلكترونية للأحكام الصادرة من المحاكم العليا في مصر ودول الخليج، ولاحقًا -إن شاء الله- ستضاف أحكام المحاكم العليا في دول عربية أخرى، وترى الشبكة أن أحكام المحاكم العليا ثروة قانونية وقضائية عظيمة حافلة بكل ما يحتاج إليه الباحث الأكاديمي والمحامي والقاضي.. وأن تنوعها يثري المعرفة العربية المتراكمة في فروع القانون. وتنشر الشبكة من خلال هذه الصفحة نماذج من التطبيق القضائي للقانون بما يعزز التطبيق الصحيح للقاعدة القانونية ويثري العمل القانوني والبحثي.

"عبد الله الناصري"

بيع ملك الغير وحماية الغير حسن النية في قضاء محاكم مجلس التعاون الخليجي ومحكمة النقض المصرية

بقلم الأستاذ/ أحمد أميـن

أولت التشريعات العربية، والخليجية بشكل خاص، اهتمامًا كبيرًا بحماية الغير حسن النية في عملية البيع، فقد نصت المادة التاسعة والخمسون بعد الثلاثمائة من نظام المعاملات المدنية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 191) وتاريخ 29/ 11/ 1444هـ على أنه:

"1. إذا باع شخص بلا إذن شيئًا معينًا بالذات وهو لا يملكه؛ فلا ينفذ هذا البيع في حق المالك، وإذا أجازه نفذ في حقه، دون إخلال بحقوق الغير.

2. للمشتري طلب إبطال البيع ما لم تؤل ملكية المبيع إلى البائع بعد العقد، أو يُجز المالك البيع".

وكذا فقد نصت المادة الستون بعد الثلاثمائة من نظام المعاملات المدنية على:

"إذا كان المشتري يجهل أن المبيع غير مملوكٍ للبائع، وحكم بإبطال البيع، فللمشتري أن يطالب بالتعويض ولو كان البائع حسن النية."

أما في القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948 فقد نظمت المادة رقم (466) مسألة بيع ملك الغير بنصها:

"(1) إذا باع شخص شيئًا معينًا بالذات وهو لا يملكه، جاز للمشتري أن يطلب إبطال البيع. ويكون الأمر كذلك ولو وقع البيع على عقار، سُجل العقد أو لم يسجل.

(2) وفي كل حال لا يسري هذا البيع في حق المالك للعين المبيعة ولو أجاز المشتري العقد."

وأيضًا فقد نصت المادة رقم (468) على أنه "إذا حُكم للمشتري بإبطال البيع وكان يجهل أن المبيع غير مملوك للبائع، فله أن يطالب بتعويض ولو كان البائع حسن النية".

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة نظم القانون رقم (5) لسنة 1985م بإصدار قانون المعاملات المدنية الإماراتي مسألة بيع ملك الغير في مادته رقم (605) بنصها "إذا باع شخص ملك غيره بغير إذنه انعقد بيعه متوقفًا على إجازة المالك".

وكذلك في دولة الكويت أيضًا تناولت المادة رقم (509) من القانون المدني الكويتي موضوع بيع ملك الغير بنصها "إذا باع شخص مالاً للغير فإن الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا إذا آلت إلى البائع أو أقر المالك البيع".

التطبيقات القضائية: كيف عالجت المحاكم العليا مسألة بيع ملك الغير؟

قضت محكمة النقض المصرية في مسألة بيع ملك الغير في الحكم رقم 245 لسنة 55 ق أن "النص في المادة 366 والفقرة الأولى من المادة 467 من القانون المدني يدل على أن بيع ملك الغير تصرف قابل للإبطال لمصلحة المشتري، وإجازة المشتري للعقد تزيل قابليته للإبطال وتجعله صحيحًا فيما بين العاقدين، أما بالنسبة للمالك الحقيقي فيجوز له إقرار هذا البيع صراحة أو ضمنًا، فإذا لم يقره كان التصرف غير نافذ في حقه".

ومن التطبيقات القضائية لبيع ملك الغير في المملكة العربية السعودية ما أصدرته محكمة الاستئناف بالقرار رقم 4531034236 لسنة 1445هـ بنصه: (كما أن المدعى عليه باع على المدعي من مساحة الصك ما يتجاوز نصيب والده ولم يقدم ما يثبت وكالته عن ورثة والده ببيع نصيبهم من العقار محل الدعوى، ولا إذن بقية المشاركين في الصك من غير ورثة والده، وعليه فإنه يكون قد باع جزءًا لا يملكه بغير إذن من مالكيه، ولقوله صلى الله عليه وسلم: لا يحل سلف وبيع، ولا بيع ما ليس عندك، وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لحكيم بن حزام: لا تبع ما ليس عندك.

ولما جاء في المادة التاسعة والخمسين بعد الثلاثمائة من نظام المعاملات المدنية بنصها:

"1- إذا باع شخص بلا إذن شيئًا معينًا بالذات وهو لا يملكه؛ فلا ينفذ هذا البيع في حق المالك، وإذا أجازه نفذ في حقه، دون إخلال بحقوق الغير.

2- للمشتري طلب إبطال البيع ما لم تؤل ملكية المبيع إلى البائع بعد العقد، أو يُجز المالك البيع".)

علمتني المحاماة بقلم الأستاذ/ عبد الله الناصري

يسرني في الصفحة الأخيرة من هذه النشرة أن أضع بين يدي القارئ الكريم بعض ما تعلمته واستفدته من مهنة المحاماة وذلك لإيماني بأهمية تبادل الخبرات ونقل التجارب.. بعض هذه الموضوعات تجارب ومواقف وبعضها خواطر..

« كسب القضية يبدأ من التحضير الجيد لها »

- تعلمت من المحاماة أن دراسة ملف القضية يبدأ أولاً من فحص عدم وجود تعارض مصالح، وما إذا كان في أوراقها شرط تحكيم..

- تعلمت مع الممارسة أساسيات منهجية لإعداد ملف القضية قبل البدء في إجراءاتها.. تبدأ من الترتيب الزمني للوقائع وتحديد نواقص الملف.. إلخ وتحديد أسانيدها القانونية..

- تعلمت مع الممارسة أن الترتيب الزمني للوقائع له أثر حاسم في تحديد المراكز القانونية لأطراف القضية.. وهو أول خطوة في دراسة ملف القضية..

- تعلمت مع الممارسة ألا أهرول للمحكمة قبل دراسة أوراق القضية جيدًا، فقد تكون مصلحة القضية في تقوية أوراقها أولاً.. وقد تكون مصلحة عميلي في الصلح وتقديم تنازلات.. وقد يكون من مصلحته معالجة مسائل التقادم التي قد تحول دون سماع الدعوى.. والقائمة طويلة..

- تعلمت مع الممارسة أن عددًا كبيرًا من أدلتي أحصل عليها من خصمي بعد رفع الدعوى.. وأن دلالة تواريخ المستندات وتواريخ الوقائع ذات أثر حاسم في كسب القضية..

- تعلمت من المحاماة أن هناك قضايا من الواضح جدًّا أنها كيدية ودوافعها ليست "الحق" بل الكيد.. احذر أيها الزميل من هذا النوع من القضايا..

- تعلمت من المحاماة أن ما يقوله لي العميل ليس بالضرورة هو الحقيقة وأن للحقيقة وجهًا آخر لا يتبين إلا بعد المرافعة.. وكثيرًا من الأحيان تنقلب معلومات القضية بسبب أوراق لم يقدمها العميل، ولذلك أنصح بأن يتضمن عقد الأتعاب ما يعالج هذه المشكلة وذلك بحسب العلاقة مع العميل.

- تعلمت من المحاماة أن المذكرات الجوابية التي أقدمها يجب ألا تنحرف عن الهدف الرئيسي المتمثل في موضوع الدعوى بحيث لا أنساق خلف تفريعات يثيرها الخصم.. ما لم تكن المذكرة جوابًا على سؤال من الدائرة..

- تعلمت من المحاماة ألا أنساق مع مهاترات الخصوم.. الخصم سليط اللسان سواء محام أو وكيل هو خصم ضعيف وأفضل طريقة للرد عليه ولكسب احترام دوائر القضاء هي تجاهل مهاتراته والتركيز على الموضوع.

- تعلمت من المحاماة الحذر من ذلك العميل الذي حينما تدرس أوراق قضيته تجده قد تعامل مع أكثر من محام.. المشكلة إما في قضيته أو في تعامله مع المحامين.. لذلك يجب أخذ الحيطة في التعامل مع هذا العميل والاعتماد على عقد أتعاب يتضمن شروطًا تحفظ الأتعاب.

- **قضايا الوحل والقضايا المستحيلة:**

تعلمت بعد الممارسة الطويلة أن هناك قضايا مرهقة كثيرًا وتأخذ وقتًا كبيرًا ومذكرات طويلة ولا تنتهي أبدًا.. هذا النوع من القضايا أسميها شخصيًّا بـ "قضايا الوحل" حيث إنها تتطلب مجهودات مضاعفة مرهقة دون تحقيق تقدم..

- وهناك نوع آخر وهو "القضايا المستحيلة".. وهي قضايا الورثة التي تبدو في ظاهرها واضحة وأتعابها كبيرة ولكن ما إن تتورط فيها تجد أن مستنداتها مجرد صور ولا يوجد لها أصول، وأن بعض أطرافها ورثة وأكثرهم خارج المملكة، وأنه لا يمكنك السير فيها قبل أن تستخرج حصر ورثة... إلخ

هذه الأنواع من القضايا يمكن التعرف عليها مع الخبرة وأنصح بتجنبها..

- تعلمت من الممارسة أن الجهود التي يبذلها المحامي لا تختلف بين القضايا الكبيرة والصغيرة، بل أن ملفات القضايا الكبيرة تكون عادة مرتبة بشكل أفضل والأوراق متوفرة.

*هذه بعض خلاصات التجربة والممارسة لعل أحدًا يجد فيها ما يفيد.

عبد الله الناصري

مدير عام شبكة المحامين العرب